



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/2/Add.4  
21 March 2005

ARABIC  
Original: FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة

بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك بشأن العملية القائمة على المشاركة، والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

## إضافة

نتائج حلقات العمل دون الإقليمية التي نظمت للأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة\*

\* تأخر إصدار هذه الوثيقة بسبب التأخير في عقد الاجتماعات التي تناولها.

## موجز

في إطار مشروع متوسط الحجم لمرفق البيئة العالمية، "دعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية وملاحم البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر"، يشترك في تمويله البنك الدولي والبلدان المعنية، وينفذه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمساعدة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مكنت عملية إعداد التقارير الوطنية للبلدان المعنية من تعزيز قدرات أصحاب المصلحة بمشاركتهم في إعداد تلك التقارير والتصديق عليها. وشكّلت ثلاث حلقات عمل دون إقليمية عقدت في أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ المرحلة الأخيرة من هذه العملية، وترد موجزات الأعمال إضافة إلى التوصيات في هذه الوثيقة.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		أولاً - حلقة العمل دون الإقليمية لصالح شمال أفريقيا وأفريقيا الغربية بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، واغادوغو، بوركينا فاسو، ٩-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ .....
٤	١-٤٢	
		ثانياً - حلقة العمل دون الإقليمية لوسط أفريقيا المتعلقة بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، دوالا، الكاميرون، ١٥-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ .....
١٢	٤٣-٥٥	
		ثالثاً - حلقة العمل دون الإقليمية لبلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا المعنية بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية عن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، أديس أبابا، إثيوبيا ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ....
١٨	٥٦-٨٦	

## أولاً - حلقة العمل دون الإقليمية لصالح شمال أفريقيا وأفريقيا الغربية بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، واغادوغو، بوركينا فاسو، ٩-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥

### المداولات

- ١- جمعت حلقة العمل دون الإقليمية السالفة الذكر، التي نُظمت بالتعاون بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل واتحاد المغرب العربي، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة الاتفاقية، ممثلين عن جميع بلدان شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، ومصر، والمغرب وموريتانيا) وأفريقيا الغربية (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر ونيجيريا) فضلاً عن ممثلين لمنظمات غير حكومية، ومنظمات دون إقليمية، وإقليمية، ودولية وشركاء في التنمية.
- ٢- واتبع برنامج عمل حلقة العمل مُجاً ابتكارياً بتخصيص حيز يومي لإجراء حوار تفاعلي بشأن المسائل الأساسية التي طرحتها عروض بلدان شمال أفريقيا (اليوم الأول) وأفريقيا الغربية (اليوم الثاني) فضلاً عن عروض المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء (اليوم الثالث). وأثبتت الحوارات المباشرة جدواها عن طريق إتاحة تبادل آراء معمق بين جميع فئات العناصر الفاعلة الحاضرة في حلقة العمل بشأن القضايا المواضيعية السبع ذات الأولوية التي أبقى عليها مؤتمر الأطراف لاستعراض عملية تنفيذ الاتفاقية.
- ٣- وشددت كافة البلدان على الأهمية التي توليها إلى إسهام المجتمع المدني، والمحليات وجميع العناصر الفاعلة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تدخل في إطار مكافحة التصحر. ولكن البلدان أقرت بضرورة تحسين تعريف طبيعة المشاركة وفئات العناصر الفاعلة المعنية، عند إعداد التقارير الوطنية. كما شددت حلقة العمل على أهمية الدعم المقدم لعمليات إحلال اللامركزية وإسهام المحليات المتزايد في إعداد وتنفيذ المشاريع المتكاملة لمكافحة التصحر.
- ٤- غير أن الدور الذي تضطلع به حركة الجمعيات، - والذي يشجعه عدد كبير من بلدان شمال أفريقيا وأفريقيا الغربية، - يبقى غير كاف، بسبب نقص القدرات والموارد أساساً. وينبغي للدول أن تتحمل مسؤولية دعم تلك العناصر الفاعلة الهامة في المجتمع المدني وألا تعتبر مشاركتها مجرد استجابة لآمال شركائها في التنمية.
- ٥- وعلى الصعيد المؤسسي، ووفقاً للاتفاقية، أنشأت غالبية البلدان رسمياً هيئات التنسيق الوطنية التابعة لها. ومن ناحية أخرى اعتمد العديد من البلدان، تشريعات حراجية وعقارية جديدة أكثر تمثيلاً مع مستلزمات تحقيق اللامركزية وإيجاد الإحساس بالمسؤولية لدى المجتمعات المحلية الأساسية. غير أن هذه الإنجازات تظل شكلية في الوقت الراهن وأثبتت المناقشات وجود قضية عامة تتعلق بوظيفة هيئات التنسيق الوطنية. ويُعتبر الوجود المؤسسي لتلك الهيئات على أعلى مستويات الدولة عنصراً إيجابياً بالنظر إلى أنه ييسر مهام التشاور والتنسيق ويشجع على تبادل الآراء مع الشركاء.

٦- ويشكل الإسهام الملائم لدول المنطقة في التمويل المباشر لأنشطة مكافحة التصحر مؤشراً إيجابياً على الأولوية التي توليها تلك الدول لمكافحة هذه الآفة. وأصبح الدور الذي تؤديه الآلية العالمية في إقامة شراكات لتعبئة الموارد فضلاً عن إسهام مرفق البيئة العالمية واضحاً بصورة أكبر. ومن جانب الشركاء في التنمية، جعلت بعض البلدان أيضاً من مكافحة التصحر أولوية في تعاونها الثنائي مع بعض البلدان الأفريقية. غير أن نقص الموارد المالية يشكل إحدى أخطر المشاكل. وليست آليات التمويل الوطنية، مثل الصناديق الوطنية لمكافحة التصحر، تنفيذية ويجري التساؤل بشأن وجاهتها، عندما يتعلق الأمر من جهة أخرى بتشجيع إدماج برامج العمل الوطنية في استراتيجيات الحد من الفقر للاستفادة بصفة خاصة من موارد التمويل المتاحة في هذا الإطار.

٧- وعلى صعيد تنسيق عمل الشركاء في التنمية، فإن نتائج تجربة "الرياد" متباينة جداً وتتسم بالمفارقة وجديرة بالتقييم. ولم يستوعب هذا المفهوم على النحو الوافي وكثيراً ما أدى، إلى سحب البلدان المتقدمة الأخرى دعمها لبرامج العمل الوطنية. ولاحظت حلقة العمل في نهاية المطاف أن المسؤولية الأولى للتنسيق بين الشركاء تقع على الحكومة وأنه لا يمكن للجهات الرائدة إلا أن تضطلع بدور الميسر.

٨- ويشكل إدماج برنامج العمل الوطني في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في استراتيجيات الحد من الفقر بالنسبة إلى مختلف البلدان شواغل حقيقية. وأثبتت أمثلة الإدماج الناجح لبرنامج العمل الوطني في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الآثار الإيجابية لبروز دور البرنامج، ولتخصيص الموارد من جانب الدولة والشركاء في التنمية على السواء، فضلاً عن الإسهام الفعال للعناصر المؤثرة على مختلف مستوياتهم في مكافحة المزدوجة للتصحر والفقر.

٩- ولكن يلاحظ أن إدماج المحاور الاستراتيجية المحددة في برنامج العمل الوطني ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر لا يزال شكلياً بحتاً ولا ترافقه آليات تنفيذية لتمويل الإجراءات المدججة ميدانياً.

١٠- وأشير إلى تجارب مهمة لأوجه التآزر بين اتفاقات ريو من خلال إنشاء أمانة مشتركة لاتفاقات ريو الثلاث. ويمكن لتحسين تنسيق عمل مراكز تنسيق الاتفاقيات البيئية وهو منحى عمل معترف به، أن يشجع، بصفة خاصة على إعداد مشاريع مشتركة تشمل مكافحة التصحر، والتغيرات المناخية و/أو التنوع الحيوي.

١١- وعلى الصعيد الوطني تبرز التقارير الإجراءات المتخذة لإصلاح الأراضي المتدهورة من خلال برامج إعادة الحراثة، وإعادة إحياء الموارد الطبيعية أو استعادة خصوبة الأراضي المتدهورة، وما في حكمها. ويبرز الطابع العابر للحدود لمكافحة التصحر التعاون القائم بين اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل من خلال إنشاء مرصد إقليمي للجفاف والتصحر، يدرج في خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيبال).

١٢- وتجري تجارب دالة لوضع نظم متابعة - تقييم مكافحة التصحر ميدانياً، - لا سيما في شمال أفريقيا، - بدفع من مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، وبدعم الشركاء في التنمية. وإضافة إلى قضية تعزيز قدرات العناصر الفاعلة الوطنية، يظل الحصول على المعلومات وتبادل البيانات والمعلومات من بين العوائق الرئيسية، بسبب الحواجز القائمة بصفة

خاصة بين المؤسسات وضعف هيئات التنسيق الوطنية. وثمة إقرار عام بأنه لكي تكون التقارير الوطنية صالحة للاستخدام، يجب من الآن فصاعداً أن تقدم الحالة المرجعية التي يمكن أن يجرى على أساسها متابعة الجهود المبذولة وتقييمها.

١٣- وقل ما تطرقت التقارير الوطنية وكذلك العروض إلى هذه المسألة، التي تتصل بدور العلم ومكانة التكنولوجيا في مكافحة التصحر. غير أن إسهام تقنيات السواتل في إدارة الموارد الطبيعية يمثل أحد شواغل العديد من البلدان.

١٤- وأتاحت المناقشات إقرار النتائج والتوصيات المواضيعية والاستراتيجية التالية.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### ألف- التوصيات المواضيعية

١- العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية

ومنظمات المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية المتخصصة

١٥- تدعو حلقة العمل بلدان شمال أفريقيا وأفريقيا الغربية إلى القيام بما يلي:

- اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز عملية اللامركزية من أجل مشاركة حقيقية للحكومات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية لأراضيها/حكوماتها؛
- تعزيز قدرات عناصر المجتمع المدني الفاعلة في مجال التفاوض، حتى تتمكن من التأثير في سياسات واستراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية؛
- اعتبار المنظمات غير الحكومية عناصر فاعلة حقيقية في عملية التنمية؛
- تعزيز قدرات منظمات المجتمعات المحلية القاعدية في صياغة وتنفيذ وتقييم برامج التنمية الزراعية المستدامة الملموسة ميدانياً، بغية تمكينها من أن تكون عناصر فاعلة اقتصادية قادرة على النهوض بتنميتها الذاتية؛
- تعزيز بروز المجتمع المدني وجعله أكثر كفاءة وتأمين مشاركته بجميع مكوناته وعلى كافة المستويات من خلال إبراز قيمته المضافة، وبتوصيف عناصره الفاعلة وعملياته على السواء.

١٦- تدعو حلقة العمل العناصر الفاعلة المعنية في المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركتها في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية وإلى تحسين قدرات عملها.

١٧- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية إلى النهوض ببيئة مؤاتية لتعزيز مختلف مكونات المجتمع المدني في تنفيذ مشاريع مكافحة التصحر (هيئات الحكم المحلي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية والتقنية) وإلى تعزيز إقامة شراكات بين مختلف العناصر الفاعلة السابقة الذكر.

٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

١٨- تُذكر حلقة العمل بالقرارات السابقة التي اتخذتها هيئات الاتفاقية وتدعو بلدان المنطقتين دون الإقليمية إلى تنفيذها تنفيذاً فعلياً باتخاذ التدابير اللازمة من أجل القيام بما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي واستدامة الأمانة الدائمة لهيئات التنسيق الوطنية عن طريق إدماجها في الهيئات الإدارية التابعة للدولة على مستوى رفيع من اتخاذ القرار، وتخصيص موارد محددة لها تدرج في ميزانية الدولة أو متاحة من مصادر أخرى؛
- تأمين الوسائل القانونية والمادية والمالية لهيئات التنسيق الوطنية التي تمكنها من الاضطلاع بدورها كحافز في إعداد وتنفيذ وتقييم برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، وفقاً لترتيبات الاتفاقية ذات الصلة؛
- إيلاء العناية القصوى إلى تسوية المسائل العقارية ذات الصلة، بقدر ما تقتضيه الحاجة، وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام، بغية ضمان سلامة الاستثمارات وتأمين استخدامها، بخاصة من جانب النساء والأطفال، مع مراعاة تنوع الحالات المحلية وتعتها.

٣- تعبئة وتنسيق الموارد المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

١٩- تدعو حلقة العمل البلدان الأطراف المتقدمة إلى زيادة تبادل المعلومات مع هيئات التنسيق الوطنية لا سيما بشأن فرص التمويل، وإلى إدراج مكافحة التصحر ضمن أولوياتها في مجال التعاون.

٢٠- تدعو حلقة العمل البلدان المتقدمة وفقاً لالتزاماتها ووكالات التعاون متعددة الأطراف "الرائدة"، والبلدان الأفريقية الشريكة المعنية من المنطقتين دون الإقليمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل واتحاد المغرب العربي إلى التفكير في فعالية ونتائج أعمالها بصفتها ميسراً في التشاور والتنسيق مع البلدان المتقدمة الأخرى وإلى تقديم نتائجها على هامش أعمال الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

٢١- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية إلى إجراء تقييم لصلاحيته واستدامة الصناديق الوطنية المعنية بالتصحر المنشأة في إطار تنفيذ الاتفاقية، وعند الحاجة، العمل على تعزيز الصناديق والآليات المالية القائمة الملائمة، إلى جانب السهر على تأمين أساليب عملية لاستخدام تلك الصناديق لصالح أنشطة مكافحة التصحر.

٢٢- تدعو حلقة العمل البلدان المتقدمة الأعضاء في مرفق البيئة العالمية إلى زيادة مساهماتها في البرنامج التنفيذي التابع للمرفق بشأن تدهور الأراضي (البرنامج التنفيذي ١٥) في إطار التمويل الرابع، وإيلاء الأولوية لاحتياجات البلدان الأفريقية بتيسير الإجراءات والوصول إلى تلك الاعتمادات.

٢٣- تدعو حلقة العمل البلدان الأطراف إلى النهوض بالموارد المتنوعة لتمويل أنشطة مكافحة التصحر، وبخاصة، إعادة تدوير ديون البلدان الأطراف الأفريقية.

٢٤- تدعو حلقة العمل الآلية العالمية إلى:

- مواصلة جهودها في مجالات التيسير وإقامة الشراكات وإدماج برامج العمل الوطنية في الأطر الإنمائية الاستراتيجية بغية الزيادة في التدفقات المالية وطنياً ودولياً على السواء؛
- تعزيز مشاركة أعضاء لجنة التيسير (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمصارف الإقليمية وأمانة الاتفاقية) في أنشطتها لإقامة شراكات وتعبئة الموارد.

٢٥- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية إلى ما يلي:

- إدماج مكافحة التصحر، بقدر ما تقتضيه الحاجة، في الأطر الاستراتيجية للتنمية (الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الأطر الاستراتيجية للحد من الفقر)؛
- إدماج أنشطة مكافحة التصحر في عمليات تخصيص الموارد لتلك الأطر الاستراتيجية (خطط استثمار أو برامج عمل تحظى بالأولوية).

٢٦- تدعو حلقة العمل البلدان الأفريقية وشركاءها إلى إيلاء الأولوية لتعزيز التعاون اللامركزي بصفته مصدراً إضافياً للتمويل، وتعزيز قدرات هيئات الحكم المحلي والمشاركة الفعالة للمجتمعات الأساسية في إدارة الموارد الطبيعية وتنفيذ الاتفاقية.

٢٧- تدعو حلقة العمل البلدان الأفريقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة الرامية إلى تيسير حصول الفقراء على الموارد المالية، وبخاصة من خلال النهوض بآليات التمويل الملائمة مثل النظم المالية غير المركزية والتمويل الصغير.

٢٨- تدعو حلقة العمل بلدان دون المنطقتين الإقليميتين إلى الاستفادة من الفرص القائمة على مستوى المبادرة البيئية النابعة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج المفصل لتنمية الزراعة الأفريقية التابع لتلك الشراكة.

#### ٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى

٢٩- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليميتين والمنظمات دون الإقليمية إلى التفكير في الميزات المقارنة الرامية إلى إرساء آلية تشاور وطنية مرنة بين اتفاقات ريو، بغية تعزيز أوجه التآزر، بصفة خاصة.

#### ٥- تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم للإنذار المبكر

#### للتخفيف من حدة آثار الجفاف

٣٠- نظراً إلى العدد المرتفع من المبادرات المتخذة في مجال خصوبة الأراضي ومكافحة الأراضي المتدهورة في أفريقيا مثل الشراكة القطرية الرائدة، وأرض أفريقيا (تير أفريقيا)، ومبادرة "الأرض والماء"، ومبادرة البيئة الصادرة عن الشراكة



الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، توصي حلقة العمل بالقيام بجدد تحليلي لتلك المبادرات بهدف تقييم ميزاتها المقارنة وتشجيع اتساقها واستغلالها الكفء من أجل تعبئة الموارد المالية الرامية إلى تنفيذ برامج العمل الوطنية.

#### ٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٣١- تُذكر حلقة العمل بالأهمية التي توليها الاتفاقية لمتابعة وتقييم التصحر وتنفيذ برامج عمل وتدعو حلقة العمل البلدان الأفريقية إلى القيام بما يلي:

- النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعلومات وتعزيز القدرات الخاصة بجمع البيانات وتجهيزها ونشرها؛
- تعبئة الكفاءات الوطنية القائمة، لا سيما بمكافحة الفصل بين المؤسسات من أجل تشجيع تقاسم المعلومات وإصدار، في جملة أمور، لمحات قطرية أوفى؛
- استحداث نُظم متابعة وتقييم ووضع واستخدام مؤشرات ملائمة بصفقتها أدوات مساعدة على اتخاذ القرار، وبخاصة ما يستهدف منها مشاركة المجتمع المدني؛
- إنشاء، تأسيساً على ما هو قائم، نُظم وطنية لمتابعة الكوارث الطبيعية؛
- إبراز أثر أعمال الاتفاقية في تحسين مستوى عيش السكان المتفيعين.

#### ٧- التكنولوجيا والمعارف والدراية الملائمة

٣٢- تدعو حلقة العمل البلدان الأفريقية إلى القيام بما يلي:

- تعزيز ونشر الدراية والنهج، والأدوات وقدرات العناصر الفاعلة المحلية في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛
- الاعتراف بالدراية والابتكارات الفلاحية المحلية ومراعاتها في البرامج والمشاريع المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية؛
- تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات الاستشعار من بُعد، والبحث العلمي، ونشر نتائج البحوث والتجارب الناجحة في مجال مكافحة التصحر؛
- تعزيز إسهام لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للاتفاقية في جمع ونشر المعارف والدراية المحلية.

باء- النتائج والتوصيات الاستراتيجية

١- إعداد برامج العمل واعتمادها وتنفيذها

*على الصعيد الوطني*

٣٣- تحث حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية التي لم تُعدَّ بعد برامج عملها الوطنية لمكافحة التصحر، على القيام بذلك، من خلال إدماجها في الأطر البرنامجية والاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و/أو التخفيف من وطأة الفقر وإلى اعتمادها بحلول نهاية ٢٠٠٥ على أقصى تقدير.

٣٤- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية، وشركاء التنمية وأمانة الاتفاقية إلى دعم عملية تعزيز قدرات مراكز التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية في صياغة برامج العمل الوطنية ومتابعتها وتنفيذها.

*على الصعيد دون الإقليمي*

٣٥- تُشجِّع حلقة العمل المنظمات دون الإقليمية على تكثيف تعاونها بين بلدان الجنوب في المجالات ذات المصلحة المشتركة مثل إنشاء مرصد أقليمي لمكافحة الجفاف، وإنجاز مشاريع عبر الحدود إضافة إلى تعزيز قدرات صياغة مشاريع مؤهلة لدى مرفق البيئة العالمية.

٣٦- تدعو حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية والبلدان المتقدمة الأطراف، فضلاً عن المنظمات دون الإقليمية، والإقليمية والدولية المعنية إلى إدراج مكافحة الجراد في سياق مكافحة التصحر وإلى تعزيز الهيئات المتخصصة في هذا المجال.

*على الصعيد الإقليمي*

٣٧- وتوصي حلقة العمل بتعزيز نظام تنسيق شبكات البرامج المواضيعية والمعلومات لدى مراكز التنسيق الوطنية.

٣٨- وتوصي حلقة العمل، فيما يتعلق ببرامج العمل الإقليمي بما يلي:

• اتخاذ التدابير اللازمة لتجسيد المبادرات الرامية إلى وضع أنشطة لتبادل المعلومات المتاحة وتعزيز صلات التعاون بين أعضاء الشبكات؛

• اتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى ضمان تمويل أنشطة برنامج العمل الإقليمي على أساس مستدام يجعل الشركاء في التنمية يساهمون فيه: الثنائيون ومتعددو الأطراف والقطاع الخاص.

٣٩- وتقدم حلقة العمل، فيما يتعلق بالبرامج الموضوعية، التوصيات التالية:

• فيما يتعلق بالبرنامج المواضيعي ٢ بشأن الحراثة الزراعية وصون التربة:

- تنوع الشراكة بإدماج، في مجال الدعم التقني، المؤسسات التي يمكن أن تقدم إسهاماً إيجابياً في مجالات مثل الإدارة المتكاملة للخصوبة، وتعزيز القدرات أو إرساء دعائم لتقاسم وتعميم المعلومات المتعلقة بأنشطة الشبكة؛
- تعميم نتائج المشاريع المتعلقة بإنتاج وتسويق دهن كاريتة على البلدان الأعضاء المهتمة في الشبكة.
- بالنسبة إلى البرنامج المواضيعي ٤ الخاص برصد الظواهر الإيكولوجية، ورسم الخرائط للموارد الطبيعية، والاستشعار من بعد ونظم الإنذار المبكر:
- تكثيف استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة، لا سيما بفضل تحسين النهوض بموقع البرنامج المواضيعي ٤ الموجود على شبكة الإنترنت، بغية تحسين التعريف بالنتائج التي تحققت وبالتالي تشجيع عقد شراكات.
- بالنسبة إلى البرنامج المواضيعي ٥ المتعلق بالطاقات المتجددة:
- اللجوء، بصفة متزايدة، إلى كل من موارد الطاقات المتجددة والبديلة والتكنولوجيات المناسبة للبيئة والموفرة للطاقة، ضمن رؤية مكافحة التصحر والتخفيف من حدة آثار الجفاف.

## ٢- الاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر في عام ٢٠٠٦

- ٤٠- تطلب حلقة العمل إلى أمانة الاتفاقية تقديم معلومات مستفيضة عن الأنشطة المزمع القيام بها في هذا الإطار وإلى اتخاذ إجراءات لمساعدة البلدان في تنظيم أعمال الاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر في عام ٢٠٠٦.

## ٣- إجراءات إعداد التقارير الوطنية

- ٤١- توصي حلقة العمل بلدان المنطقتين دون الإقليمية بأن تضيف من الآن فصاعداً معلومات كمية ونوعية عن آثار الاستثمارات في مجال إدارة الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي، وعن التخفيف من حدة الفقر والحكم الصالح. كما توصي بأن تقدم الحالات المرجعية بوضوح كامل في التقارير بغية تقييم، على ذلك الأساس، التقدم المحرز استناداً إلى مؤشرات مشتركة.
- ٤٢- ويعرب المشاركون عن ارتياحهم للمناقشات المثمرة التي دارت بين البلدان خلال حلقة العمل هذه، والتي أسهمت في نشر الدروس المستفادة على نطاق واسع في سياق تنفيذ الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٢ ومكنت من إعداد أفضل لأعمال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتدعو حلقة العمل مراكز التنسيق الوطنية التابعة للاتفاقية إلى تبادل نتائج حلقة العمل مع الجهات الفاعلة في بلدانها بغية تعزيز قدرتها في تنفيذ الاتفاقية.

ثانياً - حلقة العمل دون الإقليمية لوسط أفريقيا المتعلقة بالدروس  
المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية  
المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، دوالا، الكاميرون، ١٥-١٧  
شباط/فبراير ٢٠٠٥

المداولات

- ٤٣- نظمت حلقة العمل هذه اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة الاتفاقية.
- ٤٤- وشارك في حلقة العمل دون الإقليمية هذه زهاء ٦٠ مشاركاً يمثلون الجهات التالية: البلدان الأطراف (المرسلون الوطنيون للجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، وجهات الوصل الوطنية بالاتفاقية) من وسط أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية، والإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والشركاء الثنائيون والمتعددي الأطراف. وشارك في حلقة العمل هذه تسعة من بين ١٠ بلدان أطراف من وسط أفريقيا وهي: بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون والكونغو.
- ٤٥- ومن أجل بلوغ الأهداف المحددة لحلقة العمل هذه، - وهي تبادل التجارب والدروس المستفادة في إطار تنفيذ الاتفاقية، - نظمت الأعمال في جلسة عامة وفي أفرقة عمل، أدت إلى اعتماد توصيات.
- ٤٦- وفي الجلسة العامة، دارت المناقشة بين المشاركين استناداً إلى ٢٠ عرضاً يتعلق بتجارب البلدان والمنظمات في تنفيذ أعمال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وتلت عروض البلدان مداولات مكنت من الوقوف على مستويات التقدم، والعوائق ورؤى تنفيذ الاتفاقية الإطار لمكافحة التصحر في بلدان وسط أفريقيا. وشكل فريقاً عمل بهدف التعمق في التفكير بشأن القضايا المواضيعية السبع ذات الأولوية التي تناولتها العروض ولصياغة نتائج وتوصيات بصفتها مساهمة المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا في الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.
- ٤٧- وشدد خلال العروض والمناقشات، على أن دعم أمانة الاتفاقية والآلية العالمية كان عاملاً محمداً وسيظل ضرورياً من أجل متابعة عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وأكد في هذا السياق إسهام الآلية العالمية في دعم بلدان وسط أفريقيا دعماً أقوى وفي البحث عن أوجه التآزر مع الأطر الموجودة مسبقاً. ويجب الاستفادة من تعدد المبادرات والعمليات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في استحداث برامج العمل الوطنية وتنفيذها.
- ٤٨- وركزت كافة البلدان على الحاجة إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الأساسية، بغية تمكينها من رؤية أفضل للرهانات المرتبطة بإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. كما ينبغي أن تستمر على الصعيد الوطني زيادة التوعية في النقاش بإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٤٩- إن تحسين إدماج أنشطة مكافحة تدهور التربة استناداً إلى الاتفاقية في الاستراتيجيات الوطنية وبرامج التعاون مع الشركاء، فضلاً عن التفاعل في المدى البعيد بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات التصدي للفقير في البلدان العاملة في هذا المجال، تعتبر عناصر أساسية منه.

٥٠- ويمكن أن ييسر التعاون بين المراسلين الوطنيين للجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا ومراكز التنسيق التابعة للاتفاقية عملية إعداد واستكمال برامج العمل الوطنية، فضلاً عن إعداد برنامج عمل دون إقليمي لوسط أفريقيا على أساس خطة التنسيق دون الإقليمية من أجل إدارة تعاونية للموارد الحراجية.

٥١- وجدد الشركاء في التنمية والممولون التزامهم بدعم تنفيذ الاتفاقية من خلال برامجهم للتعاون في مجالي الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

٥٢- وفيما يخصّ وسط أفريقيا، فإن المبادئ الوارد ذكرها في الاتفاقية هي مبادئ هامة وعاجلة بالنسبة إلى العمليات الحراجية في حوض الكونغو مثل خطة التنسيق دون الإقليمية التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وعملية تطبيق النظم الحراجية، والحكم الرشيد والمبادلات التجارية بدعم من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن البرامج الحراجية الوطنية. وتمثل الإشكالية التي تختص بها بلدان وسط أفريقيا ذات الموارد الحراجية الهائلة إطاراً مناسباً لتحديث إمكانات أوجه التآزر بين الاتفاقية، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٣- ويمكن مجمل هذه الشواغل والإسهامات من التوصل إلى نتائج وتوصيات تساق فيما يلي.

### النتائج والتوصيات

٥٤- إن المشاركين في حلقة عمل دوالا،

إذ يعترفون بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون بغية تحديث قائمة بلدان وسط أفريقيا الأطراف في الاتفاقية من أجل تنفيذها تنفيذاً حقيقياً، وبالذور الذي تضطلع به اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا بصفتها جهاز متابعة تنفيذ الاتفاقية في المنطقة دون الإقليمية؛

وإذ ينوهون من جهة أخرى بنتيجة مؤتمر قمة رؤساء الدول المعقود في البرازيل، وبالتوقيع على اتفاقية اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا وبعتماد رؤساء دول وحكومات عشرة بلدان من وسط أفريقيا خطة التقارب، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛

وإذ يذكرون بأن كافة بلدان وسط أفريقيا أطراف في الاتفاقية والتزمت بذلك بتقديم برامج عملها الوطنية مستكملة ومصداقاً عليها قبل نهاية عام ٢٠٠٥؛

وإذ يؤكدون الإشكالية التي تختص بها بلدان وسط أفريقيا في تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا، مع مراعاة مواردها الحراجية الهائلة التي تمثل ثاني أكبر سلسلة جبال حرجية على وجه المعمورة ووجوب مراعاة هذه الإشكالية لتحديث إمكانية إقامة أوجه التآزر بين الاتفاقية، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

وإذ يدركون نتائج حلقة العمل دون الإقليمية لبلدان وسط أفريقيا بشأن تنفيذ الاتفاقية المعقودة في ليرفيل (الغابون) من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وحلقة العمل الإقليمية للتدريب لصالح البلدان الناطقة بالفرنسية بشأن نهج مرفق البيئة العالمية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، المعقود في مدينة تونس (تونس) في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

وإذ يعربون عن اقتناعهم بضرورة التنفيذ العملي الفوري لبرنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي لمواجهة تهديدات تدهور الأراضي في سياق النظم الإيكولوجية للمنطقة دون الإقليمية؛

وإذ يراعون ضعف التدفقات المالية على وسط أفريقيا في إطار تنفيذ الاتفاقية؛

وإذ يعترفون بإمكانات الاتفاقية في الحد من وطأة الفقر والحاجة إلى تيسير إدراج الترتيبات ذات الصلة من برنامج العمل الوطني في الأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر بغية الإسهام في بلوغ أهداف الألفية (الهدف ١: الفقر؛ والهدف ٧: التنمية المستدامة).

٥٥ - يعتمدون التوصيات التالية:

تدعو حلقة العمل البلدان والمنظمات الحكومية الدولية المعنية في المنطقة دون الإقليمية إلى اتخاذ التدابير التالية أو تيسيرها:

#### ١- العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية

- إعداد وتنفيذ استراتيجية توعية وتدريب العناصر الفاعلة الرئيسية على الصعيد الوطني؛
- تمثيل المجتمع المدني في برنامج العمل الوطني، ولا سيما النواب، والقطاع الخاص، والعاملون في الحقل العلمي، ووسائل الإعلام، والنساء والشباب؛
- المشاركة الفعلية للعناصر الفاعلة الرئيسية في مختلف مراحل تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما بوضع و/أو تعزيز هياكل برنامج العمل الوطني غير المركزة في إعداد التقارير الوطنية، وإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي.

## ٢- الإطار التشريعي والمؤسسي

- إضفاء الطابع المؤسسي على أمانة هيئة التنسيق الوطنية في مستوى صنع القرار الملائم وتمكينها من الوسائل الكافية للقيام بمهامها، بإدراجها في ميزانية الدولة، بغية تأمين استدامة العملية؛
- موازنة القوانين القائمة مع الاتفاقات التي صدقت عليها المنطقة دون الإقليمية، وتحديث الأطر القانونية على سبيل الأولوية وتيسير حصول عامة الناس على النصوص القانونية؛
- التطبيق الفعلي للقوانين والنظم ذات الصلة، ومشاركة المنطقة دون الإقليمية في عملية تطبيق قوانين الحراجة والحكم السليم في أفريقيا؛
- الإدماج التدريجي لمختلف الأطر المؤسسية المسؤولة عن إدارة المياه، والمراعي، والزراعة والحراجة وما في حكمها، وفي الوقت ذاته تعزيز الاتساق بين التدابير الأفقية من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية المتدهورة واستصلاحها وعلى مصلحة السكان المحليين المتأثرين بالفقر.

## ٣- تعبئة وتنسيق الموارد، المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

- توعية الوزارات المسؤولة عن التخطيط وتخصيص الموارد لأهداف الاتفاقية، مع التشديد على الصلات القائمة بين تدهور الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية؛
- تخصيص موارد في إطار الميزانية الوطنية لتغطية الأنشطة المرتبطة بتدهور الأراضي ومكافحة التصحر؛
- دعوة الآلية العالمية، وأمانة الاتفاقية، والشركاء الدوليين إلى النهوض دون إبطاء وعلى نحو متسق بعملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها واستعراضها؛
- دعوة البلدان الأعضاء في مرفق البيئة العالمية إلى الزيادة في مساهماتها في البرنامج التنفيذي للمرفق (البرنامج التنفيذي ١٥) المعني بتدهور الأراضي، بالنظر إلى احتياجات تطبيق الاتفاقية؛
- المطالبة بجزء أكبر خلال الدفعة الرابعة من منح مرفق البيئة العالمية بدعم من وكالاته المعنية بالتطبيق والتنفيذ، إلى جانب الاعتراف بالدور الحافز الذي تضطلع به الآلية العالمية؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام إلى مبادرة أرض أفريقيا (تير أفريقيا) والطلب إلى الشركاء المتعددي الأطراف وإلى البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية تيسير تجسيد المبادرة؛
- استمرار دعم مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة الاتفاقية في تعزيز قدرات عملية الاتفاقية ومتابعتها، في أعقاب الدينامية التي ولدها إعداد الدفعة الثالثة من التقارير الوطنية.

٤- الروابط وأوجه التأزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك  
حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية الأخرى

- تيسير اللقاءات على الصعيد الوطني بين مركز تنسيق مرفق البيئة العالمية، ومراكز تنسيق اتفاقيات ريو الثلاث واتفاقية رامسار، من أجل النهوض بأوجه تأزر أعمالها تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، إلى جانب الاستفادة القصوى من النهج المتعدد القطاعات والتشاركي للاتفاقية في البلدان؛
- إدماج عملية تنفيذ الاتفاقية في الاستراتيجيات الوطنية القائمة، لا سيما ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والبرامج الحراجية والبيئية؛
- استحداث أوجه تأزر بين برامج العمل الوطنية والمكونات الوطنية لخطة التنسيق التابعة للجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا؛
- إقامة تعاون بين مراكز التنسيق الوطنية التابعة للاتفاقية والمراسلين الوطنيين للجنة الوزارية، الذين يجب أن يكونوا أعضاء في هيئات التنسيق الوطنية؛
- تعزيز التعاون بين المؤسسات (الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، واللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، والمجلس الدولي لبحوث الزراعة المختلطة بالغابات...) بغية مواءمة الأنشطة التي يجري القيام بها في إطار تنفيذ الاتفاقية.

٥- تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم للإنذار المبكر  
للتخفيف من حدة آثار الجفاف

- النهوض بنظم إنتاج تتكيف مع الظروف الزراعية والمناخية (على سبيل المثال الحراجة الزراعية) في المناطق دون الرطوبة الجافة وتقنيات حماية الأراضي واستصلاحها، بالتعاون مع أعضاء الشبكة المواضيعية التابعة للاتفاقية المعنية بالحراجة الزراعية (البرنامج المواضيعي ٢)؛
- استحداث نظم إنذار مبكر على صعيد المنطقة دون الإقليمية وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعلومات والخبرات، بالتعاون مع أعضاء الشبكة المواضيعية التابعة للاتفاقية المعنية بنظم الإنذار المبكر (البرنامج المواضيعي ٤)؛
- النهوض بالطاقات البديلة لخشب الوقود وإحياؤها بغية الحد من الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، بالتعاون مع أعضاء الشبكة المواضيعية الإقليمية المعنية بالطاقات المتجددة في إطار الاتفاقية (البرنامج المواضيعي ٥).



#### ٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

- إنشاء مرصد دون إقليمي لرصد وتقييم التصحر بالتعاون مع اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورابطة تطوير العلوم البيئية وتعزيز النظم الوطنية لجمع المعلومات المتعلقة بالتصحر وتجهيزها وإدارتها؛
- تعزيز قدرات جمع البيانات والتحليل الاجتماعي بغية تدقيق تحديد العلاقات القائمة بين تدهور الموارد الطبيعية والفقير.

#### ٧- التكنولوجيات والمعارف والدراسات الملائمة

- تحديد الدراية التقليدية للسكان المحليين وتنميتها في مجال إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة تدهور الأراضي، بالنظر إلى أحكام الاتفاقية ذات الصلة؛
- تنمية الإمكانيات العلمية والتكنولوجية للمنطقة دون الإقليمية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل ترويج أفضل لنتائج البحوث في مجال الإدارة المستدامة للأراضي؛
- تعزيز المبادلات بين اللجنة العلمية والتقنية والاتفاقية والمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية في مجال البحوث، بهدف تقويم فوائد البحوث على الصعيد الدولي.

#### ٨- توصيات عامة

- من أجل تيسير التعاون بين اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والآلية العالمية وأمانة الاتفاقية، ينبغي إنشاء إطار تعاون تُحدد فيه التزامات كل طرف، وصياغة برنامج عمل مشترك بين المؤسسات الثلاث بصفة دورية؛
- في إطار إعداد برنامج العمل دون الإقليمي، ينبغي للجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا أن تنمي القدرات القائمة أصلاً على مستوى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة دون الإقليمية.

ثالثاً - حلقة العمل دون الإقليمية لبلدان الجنوب الأفريقي وشرق  
أفريقيا المعنية بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق  
التقارير الوطنية عن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، أديس أبابا،  
إثيوبيا ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥

المداولات

٥٦- قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتنظيم حلقة العمل بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة الاتفاقية. وشارك في حلقة العمل هذه ممثلون عن خمسة بلدان أطراف من شرق أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا) وأحد عشر بلداً طرفاً من الجنوب الأفريقي (أنغولا، بوتسوانا، تانزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، سيشيل، ليسوتو، ملاوي، ناميبيا) فضلاً عن مؤسسات دون إقليمية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية وشركاء ثنائيون ومتعدو الأطراف.

٥٧- وبعد العروض المقدمة من البلدان الأطراف، قامت أمانتا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإحاطة المشاركين علماً بحالة تنفيذ برامج العمل دون الإقليمية. وقد أحرزت الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية تقدماً كبيراً صوب الدعم المؤسسي وتنفيذ البرنامج. غير أن التقدم بطيء على ما يبدو في المنطقة الفرعية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويرجع ذلك أساساً إلى إعادة الهيكلة الجارية منذ عامين. وقد اكتملت الآن إعادة الهيكلة ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٥٨- وقام ممثلو منظمات أفريقية تقع مقارها في المناطق الفرعية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية وشركاء في التنمية بتقديم عروض مواضيعية. ودعوا في غالبية هذه العروض إلى التنفيذ الفعال للاتفاقية وشدوا على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين شتى الوكالات. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة تركيز عملهم على المستوى المحلي من أجل بلوغ أهداف الاتفاقية.

٥٩- وبعد تقديم العروض المختلفة، نُظمت حوارات تفاعلية في اليومين الثاني والثالث من حلقة العمل. وبهذه المناسبة، دُعي المشاركون إلى مناقشة المواضيع السبعة الرئيسية المتعلقة باستعراض تنفيذ الاتفاقية. ويمكن تلخيص المسائل التي نوقشت في إطار هذه المواضيع على النحو التالي.

٦٠- وفيما يتعلق بعملية المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، اتفق على أن المشاورات كانت في بعض الحالات قائمة على المشاركة. وقد أثارت البلدان في معظم عروضها تقريراً مسألة مشاركة الأطراف الفاعلة الرئيسية في تصميم وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وأكدت هذه البلدان أثناء المناقشات على ضرورة ضمان وتقييم المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ولا سيما القطاع الخاص والأوساط العلمية. واتفقت على أنه يمكن تعزيز المشاركة عن طريق إدماج المسائل المتصلة بإدارة الأراضي في خطط تنمية المناطق، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي من خلال التعليم البيئي وتبادل الممارسات الجيدة، والدعم المقدم إلى المشاريع المحلية.

- ٦١- وفيما يتعلق بالإطار التشريعي والمؤسسي، أنشأت جميع البلدان الأطراف هيئات تنسيق وطنية وبعضها اعتمد قوانين جديدة ووضع سياسات جديدة لدعم التنفيذ الفعال للاتفاقية. غير أن هيئات التنسيق الوطنية تفتقر إلى الولاية المؤسسية، والقدرة والموارد اللازمة لإدراج المسائل المتعلقة بالاتفاقية في الإطار الأساسي للتنمية والتخطيط. ولهذا أوصت البلدان بإجراء تقييم لفعالية هيئات التنسيق الوطنية بالإضافة إلى تعزيز توزيعها على المستوى المحلي.
- ٦٢- وما زالت بعض البلدان تواجه صعوبات في تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية. وفي الوقت الحالي تقوم بلدان أخرى بإنشاء صناديق استثمارية لتنفيذ الاتفاقية. ويوصى بإشراك القطاع الخاص في تعبئة الموارد. وأكدت البلدان على ضرورة أن تركز برامج العمل الوطنية بشدة وبصورة منهجية على استراتيجيات الحد من الفقر وعلى أطر أخرى للتنمية.
- ٦٣- أما بشأن الروابط وأوجه التآزر مع اتفاقيات بيئية أخرى رأى المشاركون أن نتائج عمليات التقييم الذاتي للقدرة الوطنية يجب أن تشجع على استحداث تدابير تجمع الاتفاقيات الرئيسية الثلاث، (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وشددوا على الحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر على المستوى المحلي عند تنفيذ المشاريع والبرامج.
- ٦٤- وفيما يتعلق باستصلاح الأراضي المتدهورة، أقر المشاركون أنه يتعين التأهب للكوارث واستحداث نظم للإنذار المبكر. ورأوا أن اللجوء إلى الممارسات الجيدة يسهم في تعزيز نظم الإدارة الفعالة للأراضي.
- ٦٥- وفيما يتعلق بمتابعة وتقييم حلقات الجفاف، أكد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز قدرات جمع البيانات. وأشاروا إلى أن معظم المحطات القطرية غير مستوفاة بسبب عدم كفاية البيانات أو صعوبة الوصول إلى المعلومات المتاحة على الصعيد الوطني. وشدد المشاركون على ضرورة التعاون الوثيق مع لجنة العلم والتكنولوجيا. ورأوا أن مشاركة الخليات في متابعة وتقييم حلقات الجفاف على الصعيد المحلي أمر أساسي.
- ٦٦- وفيما يتعلق بالتكنولوجيات والمعارف والدراية المناسبة، أعرب المشاركون عن أملهم في إقامة تعاون وثيق مع لجنة العلم والتكنولوجيا على المستويين دون الإقليمي والوطني.
- ٦٧- وجرى توزيع مشروع نص يلخص الاستنتاجات والتوصيات وخطة العمل على جميع المشاركين في حلقة العمل، الذين تسنى لهم اقتراح تعديلات وملاحظات اعتمدت فيما بعد في جلسة علنية. ويرد أدناه النص الكامل للاستنتاجات والتوصيات وخطة العمل.

### الاستنتاجات والتوصيات وإطار العمل

- ٦٨- إن المشاركين في حلقة العمل دون الإقليمية المعنية بالدروس المستفادة والممارسات الجيدة في سياق التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وقد نظروا في المجموعة الثالثة للتقارير الوطنية ودون الإقليمية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية،

اعتمدوا التوصيات الاستراتيجية والمواضيعية التالية، بما في ذلك مشروع إطار العمل:

### ألف - الاستنتاجات والتوصيات وإطار العمل

#### إعداد واعتماد وتنفيذ برامج العمل

٦٩ - على المستوى الوطني

- يشكل الاستقرار السياسي والاجتماعي شرطاً أساسياً للإدارة البيئية السليمة بوجه عام، وإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر بوجه خاص؛
- يتعين على السلطات الوطنية والشركاء الدوليين بذل المزيد من الجهود لتحسيد الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الاتفاقية في تسوية النزاعات الناشئة عن التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة؛
- هناك حاجة إلى التزام سياسي أقوى إزاء الاتفاقية وبتعزيز القدرات اللازمة لتنفيذها على المستوى الوطني، مع مراعاة احتياجات جميع العناصر الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بالقدرات؛
- يدعو المشاركون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآلية العالمية إلى مساعدة البلدان في وضع الصيغة النهائية لبرامج عملها الوطنية في ٢٠٠٥، وفقاً لما يقتضيه المقرر ٨/م أ-٤؛
- وعند الانتهاء من عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ينبغي للشركاء المعنيين (على الصعيدين الوطني والدولي) المساعدة على مواصلة هذه الممارسة بغية تعزيز قدرات تنفيذ هذه الاتفاقية واتفاقيات ريو الأخرى.

٧٠ - وعلى المستوى دون الإقليمي، يدعو المشاركون في حلقة العمل:

- المنظمات دون الإقليمية المتخصصة إلى زيادة تبادل المعلومات مع مراكز التنسيق في الدول من خلال إقامة الشبكات؛
- أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أن تسرع في إعادة هيكلتها، وأن تعزز قدرة وحدة البيئة والتنمية المستدامة لتمكينها من الدعم الفعال لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية في المنطقة الفرعية؛ وإلى إدراج المسائل المتعلقة بالاتفاقية في خطط عملها القصيرة والمتوسطة الأجل بغية تنفيذ خططها الإقليمية الإرشادية للتنمية الاستراتيجية التي تبلغ مدتها ١٥ سنة؛
- مراكز التفوق التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تم تحديدها لأغراض الاتفاقية إلى مواصلة دعم عملية تنفيذ الاتفاقية في المنطقة الفرعية وإلى تعبئة الموارد حسب الاقتضاء ووفقاً لولايتها؛

- أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أن تقوم بالتعاون الوثيق مع الآلية العالمية، بإعادة تنشيط وتعزيز المرفق دون الإقليمي لدعم الجنوب الأفريقي من أجل تمويل تنفيذ الاتفاقية في المنطقة الفرعية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛
- أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى أن تقوم؛ بالتعاون مع الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية، بتعزيز قدراتها عن طريق تعبئة الموارد لتمكين مرفق الدعم دون الإقليمي من تنفيذ الاتفاقية.

٧١- على المستوى الإقليمي يجب زيادة تحديث إمكانات شبكات البرامج المواضيعية التابعة لبرنامج العمل الإقليمي الأفريقي، التي تتيح اعتماد ونشر تدابير بشأن إدارة المعارف التي تدعو إليها لجنة العلم والتكنولوجيا والتي حددها الأطراف في سياق تقارير اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية. ويجب أن تشكل هذه الشبكات دعماً للمبادرات الوطنية، لا سيما من خلال إسهام أكثر فعالية من جانب مراكز التنسيق المؤسسية لشبكات البرامج المواضيعية الست ومن خلال دعم يقدمه شركاء حكوميين وعلميين دوليين.

٧٢- ويلاحظ المشاركون في حلقة العمل مع الارتياح التقدم الذي أحرزته شبكة البرنامج المواضيعي ٣ الخاصة بتعزيز المراعي وزراعة المحاصيل العلفية في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل الإقليمي في إطار ولايتها، وطلبوا من أمانة الاتفاقية أن تعزز تبادل الخبرات مع شبكات البرامج المواضيعية الأخرى.

٧٣- وطلب المشاركون في حلقة العمل من أمانة النيباد أن تيسر تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ العنصر الأول، المتعلق بتدهور الأراضي ومكافحة التصحر، من خطة عمل المبادرة البيئية التابعة للنيباد، وخصوصاً لتطوير برامج العمل دون الإقليمية. وبغية السيطرة على عملية تعبئة الموارد، ينبغي أيضاً لأمانة النيباد أن تستفيد من الإمكانيات التي يتيحها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للنيباد (العنصران ١ و ٥).

#### باء - التوصيات المواضيعية

#### ١- العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

- ٧٤- يدعو المشاركون في حلقة العمل بلدان شرق أفريقيا وجنوبها إلى القيام بما يلي:
- زيادة مشاركة المجتمع المدني وخاصة الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر في تنفيذ الاتفاقية بوصفها شريكين حقيقيين في التنمية؛
  - توسيع نطاق أنشطة التثقيف وخلق الوعي البيئيين لتشمل المسائل المتعلقة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي من خلال حملات محددة الهدف يستعان فيها بمؤسسات من المجتمع المدني؛
  - إدراج المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة للتربة في البرامج المدرسية بالتعاون الوثيق مع وزارات التعليم؛

- تعزيز عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مع زيادة تحسين المساواة بين الجنسين؛
- تعزيز القدرات وزيادة تبادل الممارسات الجيدة والخبرات بين المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية بغية إعداد وإدارة مشاريع مجتمعية صغيرة النطاق مع تنمية قدرتها التنظيمية؛
- تشجيع مشاركة العناصر الفاعلة الأساسية، بما فيها الشركاء الدوليون، وتعزيز العمليات القائمة على المشاركة التقليدية في إدارة الأراضي والحد من الفقر على مستوى المجتمعات المحلية؛
- تمكين المجتمعات المحلية عن طريق التطبيق الفعال للامركزية، وتخصيص أموال للسلطات والمجتمعات المحلية كي تستطيع إدارة مواردها؛
- تعزيز قدرة السلطات والمحليات على إدراج المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في خطط تنمية المناطق وعلى تعبئة الموارد، وتسوية المنازعات وتنظيم وإدارة تجمعات في سياق برامج العمل الوطنية؛
- تقييم المشاركة الفعلية للمجتمع المدني في عملية تنفيذ الاتفاقية عن طريق مؤشرات نوعية.

## ٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية أو المؤسسية

- ٧٥- يطلب المشاركون في حلقة العمل إلى بلدان شرق أفريقيا وجنوبها ما يلي:
- تعزيز آليات إنفاذ القوانين والسياسات، بما في ذلك القانون العرفي، التي تشجع على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحديث أو تنقيح القوانين التي ما زالت لا تراعي المشاكل الإيكولوجية الحالية؛
  - تدعيم هيئات التنسيق الوطنية بضم ممثلين للعناصر الفاعلة الرئيسية إليها، وتأمين المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرات عن طريق التدريب في مجال القانون البيئي، وتحليل السياسات، وأدوات التخطيط البيئي وشراء وتوفير المواد اللازمة للاتصالات وإقامة الشبكات؛
  - تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات عن طريق تعيين موظفين في مكاتب البيئة في جميع الوزارات الحكومية المعنية؛
  - تعزيز الترتيبات المؤسسية الخاصة بتنسيق وتنفيذ الاتفاقية بحيث تراعي المجتمعات المحلية التي تقوم بتنفيذ برامج، بالنظر إلى أهمية التأزر الواجب إقامته.

## ٣- تعبئة وتنسيق الموارد، المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

- ٧٦- يدعو المشاركون في حلقة العمل بلدان شرق أفريقيا وجنوبها إلى القيام بما يلي:

- مواصلة توعية صانعي القرارات والسياسات بشأن إدراج المسائل المتعلقة بإدارة الأراضي في العمليات الوطنية الخاصة بالتخطيط وإعداد الميزانية والعمل على إدماج البرامج الوطنية في البرامج الاستثمارية العامة بغية زيادة الاعتمادات المخصصة لبرامج البيئة في الميزانية الوطنية مع تشجيع مشاركة واستثمار القطاع الخاص في مناطق الأراضي الجافة؛
- تنمية المهارات في مجال المفاوضات المالية وتخطيط المشاريع بحيث تتمكن العناصر الفاعلة الرئيسية في جميع المستويات من تقديم مشاريع وبرامج مؤهلة في إطار برامج العمل الوطنية؛
- تعزيز القدرة على عرض الحالات بصورة أفضل في محافل المحاسبة البيئية بغية تحديد سعر الخدمات المقدمة للمنظم الإيكولوجية وتكلفة تدهور الأراضي، وهو ما يتيح الحصول على اعتمادات أكبر في الميزانية لإدارة الموارد الطبيعية؛
- دعوة الآلية العالمية، مع الاعتراف بدورها الحافز الأساسي، إلى زيادة دعمها المقدم إلى بلدان المنطقتين الفرعيتين من خلال إدماج برامج العمل الوطنية، وإلى تعبئة الموارد لوضع الصيغة النهائية لبرامجهما وتنفيذها بفعالية، لا سيما من خلال مشاريع وبرامج ذات أولوية على مستوى المجتمع المحلي؛
- تعزيز قدرتها الوطنية على التنسيق الفعال لعملية إدماج برامج العمل الوطنية المتصلة بالاتفاقية في أطر وطنية لتخطيط التنمية مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر من أجل ضمان التعبئة الفعالة للموارد المخصصة لتنفيذ هذه البرامج؛
- ضمان المشاركة المبكرة والمتزمنة لمراكز التنسيق الوطنية التابعة للاتفاقية، بدعم مباشر من الوكالات المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية، في عملية إعداد مشاريع لتقديمها إلى المرفق والحصول على تدريب متواصل على إعداد مشاريع مؤهلة في إطار البرنامج التنفيذي ١٥؛
- الإدماج المنهجي للمسائل المتعلقة بتدهور الأراضي في الأطر الاستراتيجية للتنمية (خطط اقتصادية واجتماعية وطنية للتنمية أو أطر استراتيجية للحد من الفقر)، ثم في عمليات تخصيص الموارد التابعة لهذه الأطر (خطط استثمارية أو برامج عمل ذات أولوية)؛
- القيام بالمتابعة عن كثب للمبادرات والأطر المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر مثل مبادرة أرض أفريقيا (Terr Africa) ومبادرة البيئة للنيباد، وكذلك تنفيذ اتفاقات مثل اتفاق كوتونو بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي، من أجل إدماج برامج العمل الوطنية في هذه الاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، والحصول على دعم لتنفيذها على نحو فعال.

٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى،  
وحسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الأخرى

٧٧- يطلب المشاركون في حلقة العمل من بلدان شرق أفريقيا وجنوبها القيام بما يلي:

- إنشاء محفل متعدد التخصصات للتنسيق يجمع مختلف العناصر الفاعلة الرئيسية (حكومات، منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، مصارف، وما إلى ذلك)، يكلف بالإشراف على تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بغية تحقيق تآزر الأنشطة، وإدماج الاتفاقيات الثلاث بقدر الإمكان في مشاريع وبرامج مجتمعية تتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛
- القيام، حسب الاقتضاء، بتجميع برامج العمل المتصلة بالاتفاقيات الثلاث في خطة عمل واحدة تركز على نتائج عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية؛
- تعزيز البرامج الوطنية، ودون الإقليمية والأقليمية بحيث تستفيد من التجارب والخبرات الفنية؛
- تقديم المساعدة إلى العناصر الفاعلة الرئيسية المعنية في مجال الوثائق ونشر التجارب الناجحة والممارسات الجيدة التي يمكن استخدامها أو محاكاتها في بلدان أخرى.

٧٨- يطلب المشاركون في حلقة العمل إلى أمانة الاتفاقية أن تواصل دعم حلقات العمل التآزرية التي تنظمها البلدان، ومن الآلية العالمية أن تيسر تمويل مثل هذه الأنشطة في إطار برنامج العمل المشترك بين الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية.

٥- تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم  
للإنذار المبكر للتخفيف من حدة آثار الجفاف

٧٩- يطلب المشاركون في حلقة العمل إلى بلدان شرق أفريقيا وجنوبها القيام بما يلي:

- تحديد التدخلات الابتكارية والإيجابية التي تستهدف الإدارة المستدامة للأراضي، وحماية الأراضي الخصبة واستصلاح الأراضي المتدهورة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي بغية نشرها على نطاق واسع؛
- تشجيع النهج الشامل وتحسين التنسيق في تنفيذ المشاريع والبرامج على الصعيد الوطني؛
- القيام، على الصعيد المحلي، بتحديد وتعزيز تدابير تشجع المزارعين على الاستثمار في حماية الأراضي الخصبة واستصلاح الأراضي المتدهورة؛



- تقييم تأثير المشاريع المتصلة بحماية الأراضي وبمكافحة تدهورها من أجل تحسين تخطيط وتصميم الإدارة المستدامة للأراضي، والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأراضي؛
- إدراج عمليات تقييم أخطار الكوارث في جميع المشاريع المعدة في إطار الاتفاقية.

#### ٦- متابعة وتقييم الجفاف والتصحر

٨٠- طلب المشاركون في حلقة العمل إلى بلدان شرق أفريقيا وجنوبها القيام بما يلي:

- تعزيز القدرات على تحسين جمع البيانات وتجميعها في مركز واحد، وتحليلها (الموارد البشرية والمواد) مع الاستعانة بمركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته (مركز نيروي لرصد الجفاف، سابقاً) التابع للهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر، ومركز هراري لرصد الجفاف، ووحدة الاستشعار من بعد التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية، ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، وما إلى ذلك؛
- إنشاء فريق خبراء إقليمي/دون إقليمي يعني برصد وتقييم الجفاف والتصحر، ويقوم بتبادل الدروس المستفادة ويعالج العوامل العابرة للحدود التي تسبب الجفاف أو التصحر، مما يتيح بشكل خاص إقامة شبكات لتبادل المعلومات بشأن الإدارة المستدامة للأراضي بالتعاون الوثيق مع لجنة العلم والتكنولوجيا وشبكة البرامج المواضيعية الأفريقية الرابعة الخاصة بالرصد والتقييم؛
- تعزيز منشآت الرصد ونظم الإنذار المبكر الوطنية ودون الإقليمية مع مراعاة مشاركة المجتمعات المحلية (مثل المزارعين) في الرصد المحلي من أجل تحسين عملية صنع القرارات؛
- استكمال وصقل البيانات الأساسية الواردة في اللوحات القطرية، والتي يمكن أن تستند إليها عمليات رصد مستقبلية فضلاً عن إعداد خريطة للتصحر بناء على جميع المؤشرات (تحديد "النقاط الساخنة" التي تتطلب رصدًا دقيقًا).

#### ٧- التكنولوجيا والمعارف والدراية اللازمة

٨١- يطلب المشاركون في حلقة العمل إلى بلدان شرق أفريقيا وجنوبها أن تقوم بما يلي:

- تشجيع البحوث وتوفير الوثائق ونشر الممارسات الجيدة وعملية نقل التكنولوجيا مع مراعاة احتياجات المرأة وغيرها من الفئات المحرومة؛
- تشجيع بناء منشآت صغيرة للرعي في المناطق القاحلة؛

- الترويج لممارسات إدارية ملائمة، وزراعة إيكولوجية وتحسين ممارسات الإدارة لدى صغار المزارعين من خلال التبادل والتدريب على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك بدعم من شبكة البرامج المواضيعية، الخاصة بزراعة الأحراج، ومن الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية وبالتعاون الوثيق مع لجنة العلم والتكنولوجيا؛
- تشجيع التسويق والتخزين الملائمين للمحاصيل، وخاصة لدى صغار المزارعين (ومنهم النساء)؛
- إحياء لجنة العلم والتكنولوجيا المتعددة التخصصات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تقديم الدعم الفعال للبلدان الأعضاء بالتعاون الوثيق مع لجنة العلم والتكنولوجيا.

#### جيم - عملية إعداد التقارير الوطنية

٨٢- ساهمت المشاركة الواسعة النطاق للعناصر الفاعلة الرئيسية بشكل عام في إعداد المجموعة الثالثة من التقارير الوطنية في زيادة السيطرة على عملية تنفيذ الاتفاقية وعززت قدرة العناصر الفاعلة الرئيسية، وشجعت على إنشاء الأفرقة والشبكات ويسرت التوعية والدعوة والدعاية.

#### ١- اللمحات القطرية

٨٣- سلمت البلدان بفائدة اللمحات القطرية كأداة لصنع القرارات. وأدى إعداد هذه اللمحات إلى إشراك عناصر فاعلة رئيسية جديدة في عملية الاتفاقية وأتاح لها الإعراب عن آراء مشتركة بشأن المؤشرات الملائمة التي تمكن من إجراء متابعة فعالة لتنفيذ برامج العمل الوطنية، وفقاً لما تقتضيه الاتفاقية. ويوجد كم كبير من البيانات في البلدان، ولكن لأنها مبعثرة في شتى المؤسسات يتعذر الحصول عليها. ولذلك تطلب البلدان إلى أمانة الاتفاقية أن تقترح وسائل لدراسة الشكل بالتعاون معها، وأن تضيف الصبغة المؤسسية على هذا الشكل وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية ولبرامج توجيه أخرى، وأن تساعد البلدان، حسب الاقتضاء، على سد الفجوات القائمة في اللمحات القطرية.

#### ٢- الدليل

٨٤- نظراً لأن دليل المساعدة على إعداد التقارير الوطنية يتسم بالتعقيد المفرط بالنسبة لبعض العناصر الفاعلة الرئيسية على المستوى الوطني، فإن أمانة الاتفاقية مدعوة إلى تبسيطه للاستعانة به في الدورة الرابعة لإعداد التقارير.

#### ٣- إعداد المجموعة المقبلة من التقارير الوطنية

٨٥- سلمت بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا بالتأثير الإيجابي للدعم المقدم من خلال المشروع المتوسط الحجم لمرفق البيئة العالمية الذي اشترك البنك الدولي في تمويله، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة إعداد التقارير الوطنية واللمحات القطرية، ولكن سيلزم تقديم المزيد من الدعم بالنسبة للمجموعة المقبلة من التقارير الوطنية. وقد ساهم أعضاء هيئة التنسيق الوطنية بدرجة كبيرة في هذه العملية في ٢٠٠٤-٢٠٠٥. غير أنه لم تجر معالجة الاحتياجات المحددة للقدرة في سياق إعداد التقارير الوطنية سوى بطريقة جزئية.

إطار العمل لتنفيذ الاتفاقية في شرق أفريقيا وجنوبها

الشركاء	المسؤولية	الإطار الزمني	المستوى	الأنشطة المقترحة	التدبير (التدابير) ذات الأولوية/الأهداف	المنطقة المواضيعية
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مراكز التنسيق دون الإقليمية والوطنية	بمحل ٢٠٠٧	الوطني دون الإقليمي	<ul style="list-style-type: none"> <li>استراتيجية خلق الوعي</li> <li>إعداد المواد</li> <li>الاضطلاع بأنشطة للتوعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكثيف أنشطة التثقيف والوعي البيئيين بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني</li> </ul>	العملية القائمة على المشاركة
الاتحاد الأفريقي برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دون إقليمية الأمانة وطنية	٢٠٠٧	جميع المستويات	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين قدرات هيئات التنسيق الوطنية في مجالات التنسيق والرصد وإقامة الشبكات والقيام بعملية إدماج بغية التنفيذ الفعال لبرامج العمل الوطنية</li> <li>تنمية وتحسين تنظيم المؤسسات الأساسية من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز الترتيبات القانونية والمؤسسية لهيئات التنسيق الوطنية</li> </ul>	التشريعية والمؤسسية
الآلية العالمية البنك الدولي الاتحاد الأوروبي مصرف التنمية الأفريقي مرفق البيئة العالمية	مراكز التنسيق الوطنية الحكومات المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية	بشكل مستمر	دون الإقليمي الوطني	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإدماج</li> <li>تعزيز قدرات جمع الأموال وتخطيط المشاريع</li> <li>القيام بمتابعة المبادرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، مثل تير أفريقيا Terr Africa، تقييم تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، وما إلى ذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز وتكثيف عملية تعبئة الموارد والتنسيق من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية</li> </ul>	تعبئة الموارد
اتفاقية مكافحة التصحر اتفاقية التنوع البيولوجي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ شبكات البرامج المواضيعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مراكز التنسيق الوطنية	٢٠٠٨	مشترك	<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء/إكمال عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية فيما يتعلق باتفاقيات ريو المتعددة الأطراف بشأن البيئة</li> <li>إنشاء فريق متعدد التخصصات</li> <li>تصميم وتنفيذ برامج عمل ومشاريع مشتركة على المستوى المحلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل على زيادة الروابط وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث بإدماج جميع الاتفاقيات الثلاث بقدر الإمكان في مشاريع وبرامج على مستوى المجتمعات المحلية</li> </ul>	الروابط وأوجه التآزر مع الترتيبات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى
البنك الدولي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مرفق البيئة العالمية مصرف التنمية الأفريقي الاتحاد الأوروبي	دون إقليمية الأمانات مراكز التنسيق الوطنية الحكومات	٢٠٠٨	وطني مشترك	<ul style="list-style-type: none"> <li>اكتساب مهارات في مجال تصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة</li> <li>تقييم تأثير المشاريع والبرامج فيما يتعلق بتدهور الأراضي</li> <li>تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج متكاملة على مستوى المناطق</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>القيام على المستوى المحلي بتصميم واستحداث برامج ومشاريع تتعلق بتدهور الأراضي على المستوى المحلي باستخدام نهج شامل</li> </ul>	تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ونظام الإنذار المبكر

الشركاء	المسؤولية	الإطار الزمني	المستوى	الأنشطة المقترحة	التدبير (التدابير) ذات الأولوية/الأهداف	المنطقة المواضيعية
منظمة الأغذية والزراعة مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل لجنة العلم والتكنولوجيا	دون إقليمية الأمانة	٢٠٠٨	دون إقليمي وطني مشترك	• احتياز المواد اللازمة • تنمية المهارات	(أ) تعزيز الهيئات دون الإقليمية والوطنية والاجتماعية المعنية بالمستابعة ونظم الإنذار المبكر	المتابعة والتقييم
	مراكز التنسيق الوطنية	٢٠٠٨	وطني مشترك	• وضع مؤشرات للمتابعة • جمع بيانات أساسية • وضع أطلس للتصحّر	(ب) جمع وصقل البيانات الأساسية الواردة في اللوحات القطرية	
رابطة تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا لجنة العلم والتكنولوجيا	دون إقليمية مراكز التنسيق الوطنية المنظمات غير الحكومية	٢٠٠٩	دون إقليمي وطني	• تعريف وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة • التبادل بين المجتمعات المحلية واستحداث برامج تدريبية • التوسع في الممارسات الجيدة ومحاكاتها في المجتمعات المحلية • إحياء اللجان دون الإقليمية المتابعة للجنة العلم والتكنولوجيا	إجراء بحوث موجهة نحو الطلب، توثيق ونشر الممارسات الجيدة والعمل على نقل التكنولوجيا لتحسين الأمن الغذائي وللحد من الفقر	التقنيات والمعارف والدراية اللازمة

٨٦ - إن المشاركين في حلقة العمل:

يطلبون من الشركاء في التنمية أن يأخذوا في الاعتبار إطار العمل الوارد أعلاه في استراتيجيتهم الرامية إلى دعم بلدان شرق أفريقيا وجنوبها،

يطلبون من بلدان شرق أفريقيا وجنوبها العمل في سياق إطار العمل وتضمينه تدابير ومؤشرات،

يوصون البلدان بأن تقدم إلى المنظمات دون الإقليمية التي يتبعون لها (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل،

يوصون أمانتي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأن تقدما إلى الهيئات المختصة التابعة لمؤتمر الأطراف تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل من أجل تنفيذ الاتفاقية في بلدان شرق أفريقيا وجنوبها.